وهم قد أجمعوا على جواز النصب فانفصل بأن أنت مع ضارب بمنزلة ضرب لأنه لا يصح له عمل إلا معتمداً فلا فاصل، وهذا بناء على منع هشام: زيداً أنا ضربت، واجازته: أنا ضارب. وهذا ممكن في الوضع.

قال الأخفش: أزيداً أخاه تضربه الوجه النصب[1].

قال الصفار: لا فرق بين هذا والتي فرغنا منها إلا أن الفعل هنا غائب وهناك مخاطب، فهذه المسألة بمنزلة: أأنت عبد الله ضربته. يختار في الأخ الرفع على الابتداء لأن الاسم قد فصل. فإن نصبت فعلى حد نصبك ـ زيداً ضربت ـ فيكون الرفع أحسن خلافاً للأخفش لأنه زعم أن الاختيار النصب لأنه نصبه بفعل يقع عليها، وقد تقدم هذا. وكأنه قال: أيضرب زيد أخاه يضربه.

ثم قال سيبويه: وأما أزيد أخوه تضربه.

قال الصفار: هذه مسألتنا التي تكلم عليها سيبويه رحمه الله فزعم الأخفش هنا أن هذا الفعل المخاطب لا يتسلط على زيد فلا يقع على الاسمين كما يقع عليهما في: أزيد أخاه يضربه، فإذا لم يقع عليه فليس ينتصب الأخ إلا على حد: زيداً ضربته، فلهذا قال: ليس الفعل من زيد في شيء لأنه للأخ لا لزيد.

= نحو أو زيداً ضربته أو ولى حرف نفي لا يختص نحو ما زيداً ضربته ولا زيداً قتلته قياساً على همزة الاستفهام وقيل الرفع فيه أرجح من النصب وعليه أبو بكر بن طاهر ونسب لظاهر كلام سيبويه.

الهمع 2/113

وانظر المقرب لابن عصفور 1/87/91

(1) لأن زيداً ـ كما رأى الأخفش ـ ينبغي أن يرتفع بفعل مضمر وذلك الفعل يقع على أخيه، وأما أزيد أخوه يضربه فليس الفعل من زيد في شيء لأنه إنما وقع على الأخ، وليس الفعل لزيد إلا في قول من قال: زيداً ضربته، وأما من يقول أزيداً أخاه يضربه، فينصب الأخ بفعل مضمر، وينصب زيداً بفعل اخر هذا في المضمر تفسيره.

الكتاب 1/105 هارون